مـــشروع الـــدولـــة الاقـــتـــصـــادي

حسين النجم

قبل ايام ونحن نرى ونستمع الى شاشات التلفاز العراقية أعلن عن تشكيل اللجنة الاقتصادية العليا لادارة الملف الاقتصادي وخصوصاً قطاع النفط والإستثمار ، وهذه خطوة مهمة جداً لتحسين الاداء الحكومي في ادارة احد اهم الملفات المحركة لبناء الدولة العراقية الحديثة .

ويبدو ان السداد في بداية عمل اللجنة عبر تشخيص منهج الدولة الاقتصادي والقائم على اللامشروع وفق ما اعلن عنه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ودعا الى العدول عن منهج اقتصاد السوق الان ، والاخذ بقواعد تحترم اشراك القطاع الخاص والشركات الاجنبية في ادارة الاقتصاد العراقي من جهة والعدول عن تبني منهج الاقتصاد الموجه لكن اعطاء دور للقطاع الحكومي في استمرارية الدعم للادارة الحكومية للملف الاقتصادي في الوقت الحاضر ، وذهب الى نتيجة توافقت مع اغلب طروحات الاقتصاديين العراقيين ان منهج الاقتصاد المشترك الذي يجمع بين فلسفة الاقتصاد الحر والموجه ويخرج بمنهج واحد يزاوج بين مميزات المنهجين .

وحسناً عملت اللجنة في متابعة ماهو موجود وقادر على توفير الدخل القومي والذي تعتمد الموازنة العامة للدولة العراقية بواقع (٨٥ – ٩٤٪) الا وهو النفط وصناعة النفط في العراق ، والاهم من ذلك ان اللجنة الاقتصادية تصدت لأهم عامل معرقل لعجلة تطوير صناعة النفط العراقي الا وهو صراع المركز والإقليم بشأن أولوية التخطيط والادارة والاشراف والعائدات المالية وهذه من النقاط الحساسة في مصير الامن الاقتصادي العراقي الذي يعد جزءاً مهماً من منظومة الامن القومي العراقي ككل .

ان ما نريد القول به الان بعد استعراضنا لوقائع بناء اللبنات الاولى ان اللجنة الاقتصادية العليا كان لابد من تشكيلها منذ بناء مشروع الدولة بعد عام ٢٠٠٣ ، لكن برغم ذلك لاباس فيها في أن تعمل بعد الاستقرار الأمني وخصوصاً لابد أن تحل مشكلة صراع الاقليم والمركز حول صلاحيات العقود النفطية المبرمة لانها عقود أدرجت حقولاً نفطية في حال اقرار قانون النفط والغاز ستكون ضمن صلاحيات شركة النفط الوطنية ومن حق اللجنة العليا ان تطالب وزارة النفط في الإقليم بالاطلاع على نسخ العقود النفطية كافة من اجل معرفة فوائداها او أضرارها بالمصلحة الوطنية العليا للعراق ، وهذه والى المهام الأساسية ، ثم انه لابد من العمل على عقد اجتماع للكتل السياسية للوصول الى مكامن الاختلاف في الرؤى حول مسودة قانون النفط والغاز والعمل على عدم اقرارها دفعة واحدة بل لابد من اقرار قانون شركة النفط الوطنية لكي تقوم باعداد كوادرها الادارية ، ثم نقر قانون وزارة النفط العراقية لتقويم ادائها العملي ومواكبة التطورات العالمية في ادارة مشروع الاستثمار ودورات التراخيص التي اعلنتها للشركات العالمية ، ثم بعد ذلك نقر قانون النفط والغاز وعلى اساسه سيكون لشركة النفط الوطنية ما يقارب ٩٢٪ من مجموع الاحتياطي العراقي المعلن، ثم قانون العائدات النفطية .

اما الملف الثاني فيكون ملف الطاقة الكهربائية ومتابعة منظومة السيطرة والتوزيع واداء المشاريع التنفيذية وعقود الحكومة العراقية مع الشركات العالمية في حل مشكلة الكهرباء ، اما الملف الثالث فيكون ملف وزارة الصناعة والشركات المهمة والتي يمكن تاهيلها بالاعتماد على القدرات الوطنية العراقية كشركات الاسمنت والبترو كيمياويات وصناعة البلاستك ومعامل الطابوق والمواد الانشائية .... الخ .

اما الملف الرابع والمهم هو ملف الموارد المائية وخطط وزارة الموارد في بناء السدود من اجل اقناع الجانب التركي على زيادة حصة العراق خصوصاً وان مؤشرات الجفاف باتت واضحة ، اما الملف الخامس الذي سيعتمد على نتائج الملف الرابع هو ملف الزراعة فكان في الماضي قبل ان العراق بلد السواد ، لكن من يتابع ارض السواد يجد اننا نعاني ازمة حقيقية في ملف القطاع الزراعي خصوصا وان ٨٠ ٪ بات يعتمد على الخارج وهذا يهدد الامن الغذائي العراقي .

الملف السادس ملف الديون العراقية والمساعدات الدولية وهذا ملف مهم بالنسبة للجنة العليا والتي يمكن ان تقوم بدعم عائدات الدولة خصوصاً وان ٥ ٪ تستقطع من عائدات العراق النفطية لسد ملف التعويضات .

اننا حقيقة كلنا امل في ان تعمل اللجنة الاقتصادية العليا على ادارة الملف الاقتصادي بصورة صحيحة وان تعمل على تعظيم عائدات الدخل القومي من خلال مراجعة إسهامات فقرات الموازنة العامة للدولة العراقية وفي مقدمتها الضرائب والكمارك والنقل والسياحة ... الخ من الفقرات والقطاعات المدرة بعوائد جيدة للاقتصاد العراقي ، ولابد ان تسهم في انعاشه لمواجهة اثار الازمة المالية العالمية على العراق .

من الواقع الاقتصادي

شركـــــة زيـــن

عباس الغالبي

يعد قطاع الاتصالات من القطاعات الحيوية في شتى اقتصاديات العالم ، والى وقت قريب كان العراق محروما من التكنولوجيا المتقدمة التي أصابت هذا القطاع ، ولم تدخل الهواتف النقالة الى العراق إلا بعد عام ٢٠٠٣ عندما أعطى الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمر رخصة الهاتف الجوال الى ثلاث شركات (عراقنا وأثير وآسيا يل) بعقد شابته الكثير من الشكوك بمبلغ لم يتجاوز حاجز ال ٤ ملايين دولار وبسقف زمني أمده سنتان مددت حتى أيلول عام ٢٠٠٧ عندما باع العراق رخص شبكات الهاتف النقال لثلاث شركات هي (أثير وآسيا سيل وكوريك) مقابل ٣,٧٥ مليار دولار ولمدة ١٥ عاما على ان تدفع كل شركة من الشركات الثلاثة ١,٢٥ مليار دولار فيما تلتزم كل شركة أيضا بتوريد ١٨٪ من إيراداتها الاجمالية سنويا الى خزينة الدولة مشروطة بدخول هذه الشركات الى سوق العراق للاوراق المالية وجرى ذلك عبر مزاد علني عقد في العاصمة الاردنية عمان منتصف أيلول عام ٢٠٠٧ وصف بأنه الاكثر شفافية ومهنية، وعده المراقبون والخبراء الاقتصاديون مكسبا داعما للاقتصاد العراقي .

وبخروج شركة (عراقنا) أحدى شركات أوراسكوم المصرية من المنافسة أشترت شركة الاتصالات المتنقلة (أثير) ممتلكاتها وترداداتها ، وبذلك أنضمت شركتا (أثير) وبقايا (عراقنا) الى الشركة الاوسع انتشارا في العالم العربي والشرق الاوسط (زين) ... وبدأت شركة زين بإطلاق وعودها الوردية للمستهلك العراقي الذي أخذ يتقاطر على الانضمام الى خدمة زين للهاتف النقال ، في وقت توالت التصريحات المتواترة لمدير الشركة التنفيذي في العراق علي الدهوي والذي أخذ يصور الامور على أن (زين) لم تعد شركة للهاتف النقال فحسب بل ستأخذ مدياتها الاستثمارية في عملية أتصال مجتمعي وخدماتي مع المستهلكين وغيرهم عبر مبادرات أعلن عنها ولم يلقى الجمهور سوى صدى هذه التصريحات في وقت بدأ المستهلك العراقي يلمس عن كثب مدى تردي خدمات الهاتف النقال حتى وصل الامر حد التذمر والمطالبة بمحاسبة هذه الشركة التي اتسع عدد مشتركيها على حساب تقلص حجم الخدمات لتذهبت وعودها أدراج الرياح .

وبرغم الاجراءات الخجولة للجنة الوزارية المتعاقدة مع شركة (زين) والتي اعلنت عن غرامات مالية معينة لم يكشف النقاب عنها فإن الأداء أصبح اكثر سوءا من قبل وتجلى بضعف واضح للشبكة وتردي الفعالية وشحة كارتات التشغيل وارتفاع أسعارها بشكل لافت للنظر وإذا ماعلمنا ان العقد المبرم مع الشركات الثلاثة التي حصلت على رخصة الهاتف النقال يتضمن ضرورة ربط الشبكات الثلاثة واشتغالها في عموم العراق بعد أستحصال الموافقات الاصولية من حكومتي المركز وأقليم كردستان ومنحها الترددات من قبل هيئة الاتصالات ، والمشهد الحالي يفضي إلى هذه الخدمة المتردية دون ان يتعرف المستهلك على طبيعة الاسباب الحقيقية التي تقف وراء ذلك مايتطلب عملية إفصاح وإعلان سريع وواضح من شركة (زين) حيث انها تلقت تحذيرا من قبل اللجنة الوزراية وفرض غرامات أعقبها قبل ايام قلائل توجيه من الامانة العامة لمجلس الوزراء يتعلق بضرورة تسهيل مهمة شركة (زين) من قبل الجهات المختصة بغية نصب الابراج واجراء التحديث والصيانة ... ولذا فأن أداء بهذا المستوى يضع (زين) ذات السمعة العريضة في مجال الاتصالات أمام حرج كبير من شأنه أن يضعف ثقة المستهلك بها ويصرفهم نحو شركات اخرى منافسة وهذا مالم تتمناه زين.

برغم الاجراءات الخجولة للجنة الوزارية المتعاقدة مع شركة (زين) والتي اعلنت عن غرامات مالية معينة لم يكشف النقاب عنها فإن الأداء أصبح اكثر سوءا من قبل وتجلى بضعف واضح للشبكة وتردي الفعالية وشحة كارتات التشغيل وارتفاع أسعارها بشكل لافت للنظر وإذا ماعلمنا ان العقد المبرم مع الشركات الثلاثة التي حصلت على رخصة الهاتف النقال

كلية الزراعة في جامعة بابل تتبنى برامج واسعة للنهوض بالواقع الزراعي

بابل/ عادل الفتلاوي

تبنت كلية الزراعة في جامعة بابل مشاريع وبرامج واسعة سعيا للنهوض بالواقع الزراعي من خلال الانفتاح على المجتمع وتفعيل دور الجامعة في نقل التقنيات العلمية الحديثة الى الميدان التطبيقي وتعزيز دور الاتصال و تقديم الخدمات الفنية والاستشارات العلمية في مجال الانتاج الزراعي في محافظة بابل الحديثة.

وقال عميد الكلية الدكتور اسماعيل عجام ان الكلية قامت بالاتصال مع مديرية زراعة بابل ومديرية الإرشاد الزراعي في بابل وتم اقتراح خطة عمل لأجراء بحوث زراعية تطبيقية مشتركة من قبل تدريسيي الكلية والمتخصصين في هذه الدوائر لافتا إلى أعداد خطة واسعة لإقامة مشاريع بحثية زراعية في محطات تجريبية تابعة لوزارة الزراعة وحقول المزارعين .

وأضاف ان المشاريع البحثية تضمنت عدد من البحوث التي بوشر العمل بتطبيقها في تخصصات المحاصيل الحقلية والأساليب العلمية لإدارة المحاصيل وإدخال تراكيب وراثية للمحاصيل الحقلية واجراء ممارسة إرشادية متمثلة بالحقول الإيضاحية ويوم لاقامة مهرجانات

زراعية ومشاركة الطلبة في تنفيذ هذه المشاريع .

وتابع قائلا :تم وضع برنامج بحثي في مجال الإنتاج الحيواني تضمن عدداً من البحوث التطبيقية أجراها تدريسيو قسم الإنتاج الحيواني شملت بحوثاً في مجالات تغذية الابقار والاغنام والدواجن فضلا عن بحوث في مجال تشجيع الولادات في الحيوانات الكبيرة والتي سيتم تطبيقها بالتعاون مع مديرية زراعة بابل على قطعان مختلفة مختارة لمزارعين من مناطق المحافظة ستحقق بالتالي نتائج تطبيقية علمية وفوائد ارشادية .

وفي ذات السياق قال عميد الكلية الدكتور اسماعيل عجام ان الكلية قامت بالتعاون مع مديريتي الزراعة والارشاد الزراعي في بابل بتوزيع (٢٥) طنا من تقاوى البطاطا رتبة(ellet) على مجموعة من المزارعين المتميزين في المحافظة بصورة مجانية والتي تبرعت بها شركة الاوراد المتخصصة باستيراد التقاوى اذ ان كلفة الطن الواحد منها تقل عن مليون ونصف المليون دينار .

واضاف :كما قامت شركة اوراد النهار بتزويد كليتنا بسبعة تراكيب وراثية من تقاوى البطاطا الهولندية التي تدخل البلاد أول مرة اذ سيتم اختبار زراعتها بتجارب علمية وباشراف المتخصصين من اساتذة الكلية في حقول المزارعين المتميزين لمعرفة التراكيب الوراثية ذات الصفات الجيدة المتفوقة والمتكيفة مع اجواء المدينة ومقارنتها مع الاصناف السائدة حاليا وسيتم تحديد التراكيب الوراثية التي سيتم ادخالها وتسجيلها واعتبارها اصنافاً معتمدة لزراعتها وابدالها للاصناف المعتمدة السابقة . من جانبه اكد الدكتور اياد حسين رئيس قسم المحاصيل في الكلية ان هذه التجربة ستحقق جوانب ارشادية من خلال الحقول الإيضاحية التي ستعزز روح التعاون البناء بين الجامعة والمجتمع ومؤسسات الدولة الاخرى بما يحقق نتائج ذات قيمة جيدة في ميدان الانتاج .

وتابع قائلا :تضمنت المشاريع البحثية عدداً من البحوث التي باشرنا بتطبيقها في ميدان المحاصيل الحقلية وتم أعداد خطة لبحوث تطبيقية لمحاصيل زهرة الشمس وفول الصويا والذرة الصفراء والقطن واعدت المخططات والبرامج لهذه التجارب وتوفير المواد والطرائق والمستلزمات وتم تشكيل فرق بحثية مشتركة بين أساتذة الكلية وممثلي الدوائر الزراعية في بابل وتم التركيز على أجراء بحوث تتعلق بالمياه وإدخال الأساليب العلمية لإدارة ري المحاصيل في ظل تناقص المياه وموجة الجفاف التي يعانينها العراق بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة

شركة نرويجية تأمل في تصدير النفط العراقي

بغداد/ المدى

قال هيلجي ايدي الرئيس التنفيذي لشركة دي. ان.أو انترناشونال النرويجية للنفط ان الشركة تتوقع التوصل الى اتفاق بين الحكومة المركزية وحكومة أقليم كردستان يسمح للشركة بتصدير النفط الخام من حقولها الكردية في الشهور المقبلة.

وأوضح سيكون من الصعب جدا تصور أن يتأخر ذلك لما بعد الربع الثاني. وجرى تعليق أسهم دي.ان.أو في أعقاب المقابلة اثر صعودها ٧٪ الى ٧٠. ٤ كرونة. وكانت شركة التنقيب عن النفط اكتشفت كميات كبيرة من الخام في المنطقة الكردية لكنها تواجه احتمال عجزها عن طرح الانتاج في السوق بسبب عدم اتفاق بغداد والاكراد على قانون نفط جديد. غير أن ايدي أبدى تفاؤلا بحصول الشركة على اذن لتصدير الخام الكردي في المستقبل القريب.

ويمكن بدء الصادرات في غضون فترة وجيزة بعدما استكملت دي.ان.أو تقريبا ربط حقولها بخط أنابيب للتصدير يمتد الى تركيا. وقال ان حكومة اقليم كردستان تتولى أمر المفاوضات مع حكومة بغداد. وكانت دي.ان.أو تأمل في الحصول على اذن التصدير العام الماضي وأقر ايدي بأن الشركة ربما أفرطت في التفاؤل من قبل. ومن شأن السماح للشركة بالتصدير من كردستان العراق أن يعزز انتاجها بدرجة كبيرة وأن يملأ خزائنها.

الصناعة والمعادن : قدم الخطوط وغياب الادارة الحديثة معوقات تعتري سير العملية الانتاجية

بغداد/ المدى

حددت وزارة الصناعة والمعادن ابرز المعوقات التي تعتري سير العملية الانتاجية وقالت انها تكمن في قدم الخطوط وغياب الادارة الحديثة بما يتلاءم مع سياسة التحولات الجديدة .

واكد مصدر مسؤول في الوزارة لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان الوزارة انتهت من وضع اليات لتسهيل اقامة المشاريع الصناعية الجديدة ودعم المشاريع القائمة واشراكها في العملية التنموية للنهوض بالواقع الصناعي العراقي تمهيدا للتحول الى الاقتصاد الحر .

واضاف المصدر ان الوزارة أجرت مسحا لواقع المعامل القائمة وتحديد متطلبات التاهيل لرفع الطاقات الانتاجية والتطوير المطلوب لبعض الصناعات الستراتيجية كالاسمنت والبتروكيمياويات والصناعات المعدنية على وفق التقنيات الحديثة .

ولفت المصدر الى النية في اعادة هيكلية الشركات واسواقها والسعي الى توفير خيارات للتمويل المطلوب للقطاع الصناعي من خلال جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية مجددا بما يخدم نمو الاستثمارات الصناعية وقدرة القطاع مستقبلا . داعيا الى التنسيق من اجل تحسين البيئة الصناعية والاستثمارية بما يحقق مناخ جاذب للاستثمار المحلي والاجنبي .

واوضح المصدر اجراء اصلاح شامل لمركز الوزارة على وفق منظور اقتصاد السوق وتطوير سلسلة التجهيز والتوزيع .

وبين المصدر اتخاذ اجراءات تقييم ونقل ملكية الشركات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص التي تقع ضمن برامج التنمية من خلال تشريعات وقوانين .

تجدر الاشارة الى ان الوزارة طرحت ملفات استثمارية لمعاملها في بغداد والمحافظات خلال مرحلتين منذ عام ٢٠٠٧ .

اليوم هيئة الاستثمار تعقد ندوة لتطوير آليات عملها

بغداد / قيس عيدان

تعقد هيئة الاستثمار اليوم الاحد ندوة متخصصة في بغداد لبحث آفاق تطوير آليات عمل هيئات الاستثمار في المحافظات وبين مصدر مخول في الهيئة لـ(المدى) ان الندوة المزمع اقامتها هذا اليوم هي ندوة متخصصة ستناقش سبل وآلية تطوير عمل هيئات الاستثمار في المحافظات حيث ستتضمن مناقشة أوراق عمل عن رؤية الهيئة للواقع الراهن للاستثمار، فضلا عن رؤى هيئات الاستثمار في المحافظات لذلك الواقع الفعلي الندوة سيحضرها عدد من وكلاء وزراء المحافظات والمحافظون ورؤساء هيئات الاستثمار في المحافظات

الكهرباء: مفاوضات مع شركة روسية لبناء محطات كهروحرارية

بغداد/ المدى

تعتزم وزارة الكهرباء اجراء مفاوضات في العاصمة الاردنية عمان مع شركة (تيخنو بروم اكسبورت) الروسية ، حول توقيع عقود تحديث وإكمال بناء محطات كهروحرارية في العراق.

وذكر المكتب الصحفي للشركة ان وزير الكهرباء كريم وحيد ومدير عام الشركة سيرغي مولوجافي سيناقشان ، خلال المفاوضات التي ستجري في عمان، قضايا استئناف إعادة بناء وتجهيز محطة الحارثة الكهروحرارية، ومحطة اليوسفية الكهروحرارية، التي توقف العمل بها في عام ٢٠٠٤.

ويعمل في مشروع محطة اليوسفية في الوقت الحاضر، فريق من الاختصاصيين الروس لتقييم الأضرار التي تعرضت لها المنشاة إبان الفترة الماضية منذ بدء العمليات العسكرية في العراق.

استثمارات زراعية كويتية في البصرة

بغداد / المدى

منحت هيئة استثمار البصرة اول رخصة استثمارية في قطاع الزراعة إلى مستثمر كويتي يرغب بإنشاء مزرعة للنخيل وإنتاج محاصيل زراعية أخرى في منطقة ريفية تقع شمال غربي البصرة.

وقال عضو الهيئة إحسان عبد الجبار في تصريح صحفي ان المشروع الذي تقدم به المستثمر الكويتي يشمل إنتاج محاصيل زراعية مختلفة إضافة إلى مشروع ثانوي لتسمين العجول وتربية الدواجن.

وأشار عبد الجبار الى ان قيمة الاستثمار التي تضمنتها الرخصة القانونية للمشروع بلغت ٢٠ مليون دولار، وأعرب عن تفاؤله بإمكانية تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة في قطاع الزراعة.

مواطنون ومهتمون بالشان الاقتصادي :

تخفيض أسعار الوقود قبلة حياة للقطاعين الزراعي والصناعي

الناصرية / حسين العامل

دعا العديد من العاملين في القطاعات الإنتاجية والمهتمين بالشأن الاقتصادي الحكومة إلى تخفيض اسعار الوقود ولاسيما مادتي البنزين وزيت الغاز (الكاز) .

ويرى الكثير من العراقيين ان اسعار الوقود الحالية (٤٥٠ دينار للتر البنزين المحسن و٤٠٠ ديناراً للتر الكاز) هي اسعار مبالغ فيها ولا يمكن تصورها في بلد يطفو على بحر من البترول ويتمتع بثروات طبيعية هائلة مشيرين الى حجم الاعباء التي خلفتها قرارات رفع اسعار الوقود التي اتخذتها الحكومة خلال الاعوام القليلة الماضية على القطاعات الصناعية والزراعية وذوي الدخل المحدود .

وكانت الحكومة قد رفعت اسعار الوقود من ٢٠ ديناراً الى ٤٥٠ ديناراً للتر الواحد وعبر عدة مراحل تواصلت على مدى سنتين الامر الذي واجهه اصحاب المركبات والمواطنين في حينها بحركة احتجاجية غير منظمة.

ويعتقد المهندس الزراعي خالد محمد الخفاجي ان تخفيض اسعار الوقود في المرحلة الراهنة التي توقع ان تشهد ركودا اقتصاديا غير مسبوق سينعكس ايجابا على انعاش القطاع الزراعي وسيسهم بدرجة كبيرة في تفعيل مجمل المفاصل الانتاجية مشيرا الى ما تسببت به قرارات رفع اسعار الوقود السابقة من ارتفاع في تكاليف الانتاج الزراعي والصناعي واجور النقل.

فيما يرى محمد مكطوف التميمي (نقابي) بتخفيض اسعار الوقود خطوة باتجاه توفير المزيد من فرص العمل وتقليص معدلات البطالة ويوضح التميمي رايه قائلا :

ما سيتركه تخفيض اسعار الوقود من اثاره ايجابية على المفاصل الانتاجية في القطاعين الصناعي والزراعي سينعكس بكل تاكيد على حركة العمل والنشاط الاقتصادي بشكل عام فانخفاض اجور النقل وانخفاض التكاليف التشغيلية في المفاصل المرتبطة بالنقل والاعمال الميكانيكية التي تستخدم الوقود سيحفز الكثير من اصحاب المعامل والاراضي الزراعية على استئناف العمل وتطوير وتوسيع عملية الانتاج وهذا ما ينجم عنه توفير المزيد من فرص العمل للعاطلين الذين تقدر اعدادهم باكثر من ٣٠ ٪ من القوى العاملة في العراق . مشيرا الى ان ذلك يمكن ان يسهم بالتالي في تامين سلة غذائية عراقية تغنينا عن المحاصيل الزراعية المستوردة ويسهم في تطوير الصناعة الوطنية ويعزز قدرات القطاع الخاص .

ويرد المهتمون بالجانب الزراعي احد اسباب عزوف الفلاحين عن مزاولة نشاطهم الاقتصادي الى ارتفاع تكاليف انتاج المحاصيل الزراعية الناجم عن ارتفاع اسعار الوقود الذي يدخل في عملية تشغيل المضخات واعمال الحراثة والحصاد ونقل المحاصيل الزراعية .

ومن جانبه يرى جاسم محمد العتابي (رجل اعمال) ان اتخاذ قرار خاص بتخفيض اسعار الوقود من شانه ان يساعد الحكومة في مواجهة ازمة الركود الاقتصادي وعجز الموازنه الحالية فالتخفيض في اسعار الوقود وما يعقبه من تراجع في اسعار المواد الاساسية في الاسواق المحلية على حد تعبير العتابي سيمكن الحكومة من اعادة النظر في حجم رواتب الموظفين ويؤمن الظروف المناسبة لتخفيضها منوها الى ان تخفيض اسعار الوقود لو حصل فعلا سيسهم في تخفيف الضغط الشعبي على الحكومة ويمتص كذلك نقمة وغضب الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود التي مازالت تكابد ارتفاع الاسعار الذي اعقب ارتفاع اسعار الوقود .

وترد الحكومة العراقية احد الاسباب الرئيسية التي دعتها الى اتخاذها قرار رفع اسعار الوقود في السابق الى تفشي ظاهرة تهريب المنتجات النفطية الى دول الجوار حيث تباع المنتجات المهربة باضعاف سعرها في الدول المذكورة لكن الكثير من المواطنين الذين يحملون الحكومة المركزية مسؤولية الاخفاق في تامين الحدود والحد من عمليات التهريب يعتقدون ان قرار رفع اسعار الوقود جاء استجابة لضغوط قوية تعرضت لها الحكومة العراقية من صندوق النقد الدولي وجهات دولية اخرى مشيرين الى ان زيادة عديد القوات الامنية العراقية والتحسن الامني الذي تشهده البلاد حاليا جعل من حجة الحكومة المتمثلة بعدم قدرتها على السيطرة على المنافذ الحدودية غير مقنعة في الوقت الحاضر وهذا ما يتطلب اعادة النظر في قرار رفع اسعار الوقود الذي عزته الحكومة الى عدم السيطرة على عمليات التهريب .

ويشير المهندس المعماري احسان محمد علي الى امكانية انعاش جميع مفاصل الاقتصاد العراقي من خلال تخفيض اجور النقل الذي عده عصب الحياة لمجمل مفاصل الانتاج مشيرا الى التناسب الطردي بين اسعار السوق واسعار الوقود التي تحدد اجور النقل لافتا الى ارتباط اسعار السوق بتكاليف النقل والانتاج واجور القوى العاملة واشار على الى امكانية تحقيق الرفاهية والرخاء الاقتصادي لجميع العراقيين من خلال تخفيض اسعار الوقود حيث سينعكس هذا التخفيض على اجور نقل المواد واجور الايدي العاملة والمواد المصنعة محليا وبالتالي تقليل حتى تكاليف انجاز المشاريع الخدمية والتنموية التي تدخل ضمن خطط الوزارات والدوائر الحكومية لافتا الى امكانية استقطاب الاستثمارات الاجنبية وانعاش حركة السياحة من خلال تخفيض اسعار الوقود حيث سيكون انخفاض الاسعار الحافز الاكبر لاغراء المستثمرين والسياح بالقدوم الى العراق .